

الأردن: أسئلة الهوية

الجديد.
ويواجه الهوية الأردنية القائمة
على إرث الثورة العربية الكبرى
وتاريخ الأسرة الهاشمية، تحدي
تطوير هوية حديثة تواكب
متغيرات العصر المتسارعة
كالعولمة وتأثيراتها المتتابة،
وتحمي ذاتها من انفجار الهويات
الإثنية والطائفية والقومية
والدينية في العالم كله. وصارت
ثنائية أردني/فلسطيني مدعاة
للخوف لدى بعض الشرق أردنيين
من المستقبل، ومن احتمال
الخضوع للخيار الأردني على
أنقاض حل الدولتين في فلسطين؛
ففي هذه الحال سيزداد وزن
الفلسطينيين في الأردن على
حساب الشرق أردنيين.
في خضم هذه المجادلات، وفي
أجواء التخوف من قرار السلطات
الإسرائيلية طرد كل من هو من
غير السكان الأصليين إلى الضفة
الغربية، أذاعت "اللجنة الوطنية
العليا للمتقاعدين العسكريين
الأردنيين" * نداء في
2010/15/1 يدعو إلى وقف
تجنيس الفلسطينيين الذين وصل
عددهم إلى أكثر من 2.5 مليون
نسمة، وتسليم مقدرات البلد إلى
الملك وحده من دون غيره، أي
إلى مؤسسة البلاط من دون
غيرها من المؤسسات الدستورية
الأخرى، كي يرسم مصير الأردن
ومستقبله. وقد أثار هذا النداء
عاصفة من السجلات الحامية
والردود المحمومة، الأمر الذي
زحزح النقاب جدياً عن واقع
الانقسام في الأردن، وكشف مدى
الخلخلة التي يمكن أن تتغلغل في
النسيج الاجتماعي للأردن،
وأظهر أن الهويات المحلية لا
يزال لها شأن كبير في الخيالات
السياسية للناس، وأن هناك

عاشت الهوية الأردنية الحديثة
طويلاً على إرث الثورة العربية
الكبرى، وشعارات القومية
العربية، وعلى المكانة الخاصة
للعائلة الهاشمية ودورها في
تكوين الأردن منذ تأسيس الإمارة
في البداية إلى إعلان المملكة فيما
بعد. لكن هذه الهوية المنقسمة
سرعان ما استقرت على ثنائية
أردني/فلسطيني، ولا سيما بعد
ضم الضفة الغربية إلى المملكة
الأردنية الهاشمية (وحدة
الضفتين) في سنة 1950. غير أن
هذه الثنائية الملتبسة، والتي
كثيراً ما اتخذت انقسامها شكلاً
فولكلورياً حتى في الرياضة
والطعام وغطاء الرأس (فريق
الوحدات في مقابل النادي
الفيصلي؛ كوفية حمراء في مقابل
كوفية بالأبيض والأسود؛ المنسف
في مقابل المسخن)، لم تتمكن من
تطوير هوية معاصرة تبيح إمكان
صهر الهويات المحلية في بوتقة
وطنية واحدة تقوم على قاعدة
المواطنة والمساواة؛ لقد ظل
سكان شمال الأردن، من عجلون
إلى الرمثا، مروراً بجرش وإربد،
يعرفون أنفسهم كحورانيين.
وظلت عشائر الجنوب، من
الطفيلة حتى معان، مروراً بأبو
مخطوب، تدير وجهها نحو
الحجاز وظهرها إلى عمان؛ هذه
المحطة التجارية على طريق
الحج الشامي التي أنشأها
الفلسطينيون والسوريون بالدرجة
الأولى. أما العشائر التقليدية كبنى
حسن وبني صخر والحويطات،
علاوة على شمر وعنزة وغيرها،
فضاعت منذ عشرينيات القرن
المنصرم بين انتمائها التقليدي
إلى بلاد الشام التي كانت قبائلها
تتنقل في أرجائها من دون حواجز
أو حدود، وبين انتمائها الأردني

وأفيتين عن القضية المثارة
كتبهما كل من المحامي الدكتور
أنيس فوزي قاسم، والدكتور
محمد يحيى المحاسنه. وتعرض
هاتان المقالتان خفايا هذه المسألة
وخلفياتها بشمول وإيجاز. كذلك
عمدنا إلى نشر النص الكامل
ليبيان "اللجنة الوطنية العليا
للمتقاعدين العسكريين" ورد
"مؤسسة المتقاعدين
العسكريين"، علاوة على
التصريح الذي أصدره أمين سر
"اللجنة الوطنية العليا" في هذا
الشأن، لعل هذا الملف يقدم خدمة
معرفية، ولو أولية، لكل من يتابع
شؤون الأردن وشجونته
ومخاوفه. ■

انقساماً جدياً يلوح في سماء
الأردن على أساس إقليمي هذه
المرّة. وقد ردت على هذا النداء
"المؤسسة الاقتصادية
والاجتماعية للمتقاعدين
العسكريين والمحاربين القدماء"
التي يبلغ عدد أعضائها نحو 30
ألف متقاعد، وهي مؤسسة
رسمية يُعين مجلس الوزراء
رئيسها... واندلع السجال. وكان
من المستغرب حقاً أن أغلبية
الأحزاب الأردنية، والأحزاب
الإسلامية بالدرجة الأولى، بدت
خفيضة الصوت في هذا الميدان،
ولم تندفع إلى المشاركة في هذه
المناقشات الحيوية والمورقة معاً.
* * *

في محاولة للإحاطة بهذا الشأن
الجدي والخطر، عمدنا إلى إعداد
هذا الملف الذي يتضمن مقالتين

(*) تمثل هذه اللجنة نحو 140 ألف متقاعد مع أسرهم، أي ما مجموعه قرابة 800 ألف أردني، أو 20% من
سكان الأردن. ويرئس هذه اللجنة العميد المتقاعد علي الحباشنة. وهذه اللجنة فائقة الأهمية لاستقرار النظام
السياسي، لأنها الضامن الفعلي الذي تعتمد عليه أجهزة الدولة لإبقاء المتقاعدين خارج تأثير الأحزاب
السياسية، ولتأكيد ولائهم للعرش الهاشمي.

